Warith Scientific Journal

تحليل واقع بعض المتغيرات الأقتصادية الكلية للأقتصاد التونسي في ظل جائحة كورونا

Analysis of the reality of some macroeconomic variables for the Tunisian economy under the Corona pandemic

أ.د محمد حسين الجبوري
Mohammad Hussein
Mohammad.h@uokerbala.edu.iq
كلية الأدارة والأقتصاد/جامعة كربلاء
College of Administration and Economics, University of Kerbala

نور مهدي داود
Noor Mahdi Dawood
noor.mahdi@s.uokerbala.edu.iq
وزارة التربية/مديرية تربية بابل
Ministry of Edu BabeleEducation cation

المستلخص

يتناول البحث تحليل واقع المتغيرات الأقتصادية الكلية في الأقتصاد التونسي في ظل جائحة كورونا ، حيث كان للجائحة الأثر السلبي على متغيرت الأقتصاد الكلية ، ولتوضيح ذلك أعتمدنا على تحليل بيانات (الناتج المحلي الأجمالي ، الأيرادات ، النفقات ، عجز الموازنة ، الأستيرادات ، الصادرات ، عجز الميزان التجاري) للأقتصاد التونسي للفترة (2020 – 2021) ، وتوصلنا الى أن المتغيرات الأقتصادية الكلية المختارة تأثرت خلال عام 2020 بسبب القيود المفروضه للحد من الجائحة ، وفي عام 2021كان تأثرت متغيرات الأقتصاد التونسي بشكل أقل بسبب التعايش مع الجائحة والتخفيف من حدة القيود الوقائية المفروضة و حاول الأقتصاد التونسي النهوض بواقعه بعد أن خفت القيود المفروضه ولكن هذه المحاولات لم تعطي نتائج مقبولة بسبب الواقع الأقتصادي التونسي المتردي قبل الجائحة ، وتتمحور أهمية البحث بتحليل واقع المتغيرات الأقتصادية الكلية قبل الجائحة وبعد الجائحة ، وأنطلق البحث من فرضية هي تأثر المتغيرات الأقتصادية الكلية سلبا بسبب الجائحة .

الكلمات المفتاحية :- جائحة كورونا ، الأقتصاد التونسي ، المتغيرات الأقتصادية الكلية .

ABSTRACT

Analysis of the reality of macroeconomic variables in the Tunisian economy under CO-19 have been studied. Where the epidemic had a negative impact on macroeconomic variables, analysis data has been depended (GDP, revenues, expenditures, budget deficit, imports, exports, trade balance deficit) for the Tunisian economy through (2020-2021) the selected macroeconomic variables were affected during 2020 due to the restrictions imposed to decrease the pandemic, In 2021, the variables of the Tunisian economy were affected less due to coexistence with the pandemic and the easing of the preventive restrictions imposed. The Tunisian economy tried to rise up after the imposed restrictions eased, but these attempts did not give acceptable results due to the deteriorating Tunisian economic reality before the pandemic.

key words :- Corona pandemic, Tunisian economy, macroeconomic variables

1- المقدمة

لم يكن عام 2020 كأي عام جديد حيث كان محمل بجملة من الاجرائات الوقائية الصحية الاجباريه بسبب جائحة كورونا

حيث كان انطلاقها من مدينة وهان الصينية بداية انتشاره في الصين لم تعلن عنه الحكومة الصينية وبقت متكتمه عليه حتى انتشر بشكل اوسع .

جائحة كورونا انتشرت بشكل سريع في معظم دول العالم وانعكس زيادة الاصابات والوفيات بشكل طردي مع شدة الجرائات الوقائية الصحيه التي تمثلت بغلق وتعطيل كافة مرافق الحياة ان هذه الاجرائات اثرت وبشكل سلبي حيث ضربت الاقتصادات الكبرى في العالم ،حيث ارتفع معدل الركود العالمي ويعد اسوء ركود مر على العالم حسب ماصرح به صندوق النقد الدولي ، ولم يقتصر اثرالأجرائات الوقائية للجائحة على اقتصادات الدول العضمى وحسب بل كان للدول النامية نصيب من ازمة الاقتصاد وكانت تونس من الدول التي تأثر أقتصادها بأجرائات الحجر المتبعه للحد من الجائحة حيث أنخفض حجم ايراداتها بسبب توقف السياحة وتوقف قطاعاتها الأقتصادية المختلفة مما أثر سلباً على حجم العجز ، وكذلك أثرت الأجرائات الوقائية على حجم الأستيرادات والصادرات مما زاد من عجز الميزان التجاري .

2- منهجية البحث

2-1 مشكلة البحث

هل لجائحة كورونا اثار على مسارات المتغيرات الاقتصاديه المتناوله في بحثنا في الأقتصاد التونسي ؟

2-2 أهمية البحث

تتمركز أهمية البحث في تحليل واقع بعض المتغيرات الأقتصادية الكلية المتناولة في بحثنا في الأقتصاد التونسي قبل جائحة كورونا و في ظل جائحة كورونا ومقارنة الفترتين .

2-3 أهداف البحث

يهدف البحث الى تحليل واقع المتغيرات الأقتصادية الكلية في الأقتصاد التونسي قبل جائحة كورونا و بعد

جائحة كورونا .

2-4 فرضية البحث

تغير واقع المتغيرات الأقتصادية الكلية قيد الدراسة في الأقتصاد التونسي بأتجاة سلبي في ظل جائحة كورونا .

2-5 حدود البحث

الحدود الزمنية:- شملت السنوات 2020 – 2021

الحدود المكانية:- الأقتصاد التونسي

2-6 هيكلية البحث

تناولنا البحث على ثلاث مباحث حيث تضمن المبحث الأول الأطار المفاهيمي لجائحة كورونا ، و تضمن المبحث الثاني الأطار المفاهيمي للمتغيرات قيد الدراسة ، وتضمن المبحث الثالث تحليل واقع المغيرات الأقتصادية الكلية قيد الدراسة قبل جائحة كورونا وبعد جائحة كورونا في الأقتصاد التونسي .

المبحث الأول

3- الأطار المفاهيمي لجائحة كورونا

3-1 مفهوم جائحة كورونا

فيروس كورونا 19 (COVID-19) من الفايروسات شديدة العدوى تسببها متلازمة الالتهاب التنفسي الحاد الوخيم 2 (SARS-CoV-2) ، والتي ظهرت في ووهان بالصين في أواخر عام 2019 وانتشرت في جميع أنحاء العالم ، و كشف التحليل الجيني أن SARS-CoV-2 مرتبط نسبيًا بفيروسات الخفافيش الشبيهة بمتلازمة الجهاز التنفسي الحادة (شبيهة بالسارس) ، وبالتالي يمكن أن تكون الخفافيش المستودع الأولي المحتمل ومع ذلك فقد تم تأكيد الانتقال السريع من إنسان إلى إنسان على نطاق واسع ، و في بداية الجائحة لم يتوفر دواء أو لقاح مضاد للفيروسات معتمد سريريًا لاستخدامه ضد

COVID-19 (W.M.H,2019:12) ، و قد تم تسمية فيروس كورونا (COVID-19) من قبل منظمة الصحة العالمية ، وهو من عائلة الفايروسات التاجية و هناك المئات من الفيروسات التي تنتمي إلى هذه العائلة و مع ذلك تم الإعلان عن ستة فقط (E 229، NL63، OC43، HKU1، SARS-CoV و MERS-CoV) والتي تتسبب في التهابات خفيفة إلى شديدة في الجهاز التنفسي لدى البشر ومن اهم هذه الفايروسات هي(s.su,2015:22) :-

أ- **فيروس كورونا المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (SARS-CoV) .**

ب- فيروس كورونا الشرق الأوسط التنفسي (MERS-CoV) .

ج- فايروس كورونا(SARS-CoV-2) .

3-2 طريقة أنتقال المرض

أظهرت الدراسات الحالية أن الفرد المصاب يمكنه نقل فيروس SARS-CoV-2 إلى ما معدله 2.2 فرد ، مما يتسبب في زيادة كبيرة في عدد الأفراد الذين يعانون من هذا المرض ، و أن الفيروس نشأ في الحيوانات وانتقل الى البشر ينتشر الفيروس من شخص لآخر من خلال الاتصال الوثيق و يمكن أن ينتقل من شخص لاخر اذا كانت المسافة لاتتجاوز 3-6 أقدام وينتقل الفيروس خلال الرذاذ الذي ينتشر في الهواء أثناء السعال أو العطس من قبل شخص مصاب ، و أظهرت الدراسات من الممكن ان ينتقل الفيروس بشكل مباشر من الشخص المصاب الى الشخص السليم أو من الممكن ان ينتقل SARS-CoV-2 بشكل غير مباشر عندما يتشارك المرضى المرافق العامة (دورات المياه والمصاعد) دون مراعاة نظافة اليدين (Y. Wang,2020:5) ، و يمكن ان ينتقل الفايروس من الام الى الجنين عبر المشيمه الا ان الدراسات لم تثبت انتقال المرض الى المولود عبر الرضاعة و يعتمد معدل الإصابة أيضًا على عوامل اخرى منها التباعد الاجتماعي ، ودرجة حرارة الغلاف الجوي ، والكثافة السكانية ، وتدفق الهواء أو تهوية المناطق ، والنظافة الشخصية (S. Lakshmi,2020:89-98).

3-3 طرق الكشف عن المرض

يعد اكتشاف SARS-CoV-2 الخطوة الأولية للسيطرة على COVID-19 وتعقبه وعلاجه وإدارته ، لذلك من الضروري إيجاد اختبار فحص دقيق ومنخفض التكلفة و تنقسم اختبارات الكشف عن SARS-CoV-2 على نطاق واسع إلى طريقتين هما (E. L. Schiffrin,2020:281-286) : (أ) **الأختبارات الجزيئية (ب) الأختبارات المصلية .**

أ. الاختبارات الجزئية لتشخيص السارس :- يتم هذا الاختبار من خلال اخذ مسحة من انسجة الانف او البلعوم و نظرًا لأن مسحات الأنف يمكن أن تسبب تهيجًا للأنسجة الرخوة فإن الدراسات جارية حاليًا للتحقق مما إذا كان يمكن استخدام اللعاب للكشف عن SAR-CoV-2 وسمحت الدراسات الحديثة على امكانية استخدام اللعاب كعينة تشخيصية للسوائل بدلاً من اعتماد مسحة البلعوم للكشف عن السارس ، وقد سمحت هيئة الغذاء والدواء الأمريكية (USFDA) لـ 22 شركة باستخدام اختبارات أكثر تقدمًا قائمة على RT-PCR للكشف عن SARS-CoV-2 بدقة و يمكن أن تستغرق مدة الاختبار التي طورتها شركة Abbott حوالي 5 دقائق ، بينما تتطلب مدة الاختبار السريع المصممة من قبل الشركات الأخرى عادةً أكثر من 30 دقيقة لأعطاء نتائج موثوقة .

ب. الاختبارات المصلية لتشخيص السارس :- على عكس الاختبارات الجزيئية يمكن للاختبارات المصلية الكشف عن الأجسام المضادة المنتجة ضد SARS-CoV-2 في الأفراد المصابين أو المتعافين و الوقت المستغرق للاختبارات المصلية هو 15 دقيقة فقط لذلك فإن طريقة التشخيص هذه هي الخيار المفضل للتحليل السريع للعينات لا تزال فائدة الاختبارات المصلية وحدها للكشف عن SARS-CoV-2 محل نقاش بين المجتمعات الطبية نظرًا لضعف دقتها ونتائجها الإيجابية

والسلبية الخاطئة .

المبحث الثاني

4- الأطار النظري لمتغيرات الدراسة

توجد العديد من المتغيرات الأقتصادية الكلية تناولنا بعضآ منها اذ تطرقنا الى الناتج المحلي الأجمالي حيث يعد متغير مهم لما له من دور في تحديد القيمة النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في الدولة ، وتطرقنا كذلك الى الأيرادات العامة والنفقات العامة اذ و تعدان من أدوات السياسة المالية و من خلالهما تعالج السياسة المالية الأختلالات التي تصيب الأقتصاد ، و كذلك تطرقنا الى الموازنة حيث تعد وثيقة تتضمن الأيرادات والنفقات التقديرية لمدة سنة ، حيث تعطي صورة تقديرية للوضع المالي للدولة ، أما ميزان المدفوعات و الذي يعد ملخص لتداولات الدولة مع دول العالم .

4.1 الناتج المحلي الأجمالي

4.1.1 مفهوم الناتج المحلي الجمالي

يعد الناتج المحلي الأجمالي من أهم المؤشرات الأقتصادية التي تعطي صورة واضحة لمستوى النشاط الأقتصادي ويعرف الناتج المحلي الاجمالي ((**هو مجموع قيمة السلع والخدمات النهائية التي يتم انتاجها بواسطة عناصر الانتاج المتوفرة من مواطنين واجانب**)) (O'Sullivan ،2014: 128)، ويعرف ايضا على انه ((**مجمل القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية التي يتم انتاجها في بلد معين خلال فترة زمنية معينة**)) (ALKafi،2012:38) . ومن التعاريف اعلاها نستطيع أن نفهم ان الناتج المحلي الاجمالي يتضمن قيمة السلع والخدمات النهائية فقط وليس قيمة كل السلع والخدمات التي انتجها المجتمع اذ تهمل السلع الوسيطة التي تدخل في العملية الأنتاجية وحدد التعريف أيضآ عناصر الأنتاج الذين يقومون بالعملية الأنتاجية و هم عناصر الأنتاج المحلية وعناصر الأنتاج الأجنبية المتواجدة داخل حدود البلد ، وكذلك يعبر عن الناتج المحلي الأجمالي بمقياس نقدي حتى يسهل علينا أحتساب قيمة السلع والخدمات ، و الجدير بالذكر أن الناتج المحلي الإجمالي لا يأخذ في الحسبان التآكل والتلف الذي يلحق بالآلات والمباني والذي يعرف بمخزون رأس المال و إذا تم طرح هذا الأهلاك لرأس المال من الناتج المحلي الإجمالي سنحصل على الناتج المحلي الصافي ، وعلى الرغم من أن الناتج المحلي الأجمالي يعد مؤشر مهم لعكس حالة الأقتصاد لبلد ما ولكن لا يمكن أن يعد مقياسآ دقيقآ وذلك لأنه يغفل الكثير من الأنشطة مثل الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال و غيرها من الأنشطة و يغفل ايضا السوق السوداء (الأقتصاد الخفي) مما يجعل الناتج المحلي الأجمالي يظهر باقل من قيمته الحقيقية ، ولا يمكن ان يعد مؤشرآ للرفاهية الأقتصادية لأنه لايأخذ بالأعتبار جوانب التلوث وتدهور الأحوال الصحية (Bergh,2019:119-120) .

4.1.2 حساب الناتج المحلي الأجمالي

يمكن قياس الناتج المحلي الأجمالي لأي بلد خلال فترة زمنية معينة بأستخدام الطرق التالية (Al-Maamouri ،2020: 136)

أ- طريقة الأنتاج : يتم حساب الناتج المحلي الاجمالي وفق هذه الطريقة بضرب كميات السلع والخدمات النهائية في سعر كل منها على التوالي و بجمع نتائج عمليات الضرب نحصل على الناتج المحلي الاجمالي ويستبعد عند الحساب بهذه الطريقة السلع الوسيطة والأولية لتجنب الأزدواج بالحساب .

ب- طريقة الأنفاق : وفق هذه الطريقه يتم حساب الناتج المحلي الأجمالي من خلال جمع الأنفاق في جميع قطاعات الأقتصاد اذ يتكون الأقتصاد من أربعة قطاعات هي القطاع العائلي وقطاع الأعمال والقطاع الحكومي والقطاع الخارجي حيث ان مجموع انفاق هذه القطاعات يمثل الأنفاق الكلي والذي لابد أن يساوي النتج المحلي الأجمالي ويمكن أستخراجة من الصيغة التالية :

$$GDP = C + I + G + NX$$

حيث يمثل (C) الأنفاق الأستهلاكي لقطاع العائلي ويمثل (I) الأنفاق الأستثماري لقطاع الأعمال ويمثل (G) الأنفاق الحكومي ويمثل (NX) صافي الأنفاق الخارجي .

ج- طريقة الدخل : ان مجموع دخول عناصر الأنتاج (الأجور والرواتب ، الفوائد المدفوعة الصافية ، الايجارات او الريع ، الأرباح الكلية قبل دفع الضريبة ، دخل المالكين) نحصل على الدخل الكلي المحلي ثم اذا اضفنا الضرائب والأندثارات نحصل على الناتج المحلي الأجمالي .

د- طريقة القيمة المضافة : وفق هذه الطريق يتم احتساب أنتاج كل القطاعات المكونة للأنتاج ومن ثم تطرح منها المستلزمات المستخدمة في العملية الأنتاجية اذ نحصل على القيمة المضافة وبجمع القيمة المضافة لكل القطاعات نحصل على الناتج المحلي الأجمالي ، و قد يزداد الناتج المحلي الاجمالي ولكن هذه الزيادة ليست زيادة حقيقة قد تكون هذه الزيادة نتيجة تغيرات الاسعار وليس بسبب زيادة الكميات المنتجة في الاقتصاد فعند استخدام الأسعار الجارية نحصل على الناتج المحلي الأجمالي الأسمي أما عندما نستخدم الأسعار الثابتة نحصل على الناتج المحلي الأجمالي الحقيقي .

4.2 الأيرادات العامة

4.2.1 مفهوم الأيرادات العامة

تعد الايرادت العامة احدى ادوات السياسة المالية و تعتمد الحكومات في تمويل نفقاتها بمختلف انواعها على الايرادات العامة و اختلفت وجهات النظر حول الايرادات العامة منهم من وجدها مجرد وسيلة لتغطية النفقات العامة للدولة ومنهم من اعطاها دور اكبر من ذلك لتكون اداة بيد الدولة لتوجية وتصحيح مسار الاقتصاد و يمكن تعريف الايرادات العامة **بانها مجموعة الاموال التي تجبيها الدولة من مختلف المصادر والجهات لتمويل النفقات العامة وسد الحاجات العامة** (Eimara،2015: 32) ، ومنهم من عرفها على **انها مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من اجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي** (Nashid،2000: 85) .

4.2.2 أنواع الأيرادات العامة

كلما زادت اوجة الانفاق كلما زاد البحث عن مصادر جديدة للايرادات لتغطية هذه النفقات اهم انواع الايرادات تتمثل في الأتي (ALAesar،2016: 125-134) :

أ. ايرادات املاك الدولة (دخل الدومين) : يقصد بالدومين الاموال العامة التي تمتلكها الدولة من الاموال العقارية والمنقولة سواء كانت ملكية عامة التي تخضع لاحكام القانون العام او ملكية خاصة التي تخضع لاحكام القانون الخاص .

ب. الايرادات الادارية : تشمل الايرادات الادارية الرسوم ، والغرامات ، والاتاوات

ج. الضرائب : تعرف الضرائب بانها مبلغ نقدي تفرضه الدولة او احدى الهيئات الحكومية جبرا وتجبى من المكلف بشكل نهائي لغرض تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية واهداف اخرى .

د. القروض العامة : يعد القرض من الموارد المالية غير السيادية لتغطية نفقات الدولة و هو عقد دين مالي تستدينة الدولة او احدى هيئاتها العامه من الجمهور او المصارف المحلية او الدولية مع ألتزام الدولة بدفع قيمة الدين مع الفوائد المترتبة عليه بتاريخ يحدد في العقد وتنوعت القروض واختلفت وذلك حسب الجة المصدرة للقرض ومدة القرض ووفقا للاساس الذي تستند علية فهناك قروض داخلية وخارجية وقروض طويلة الاجل وقصيرة الاجل وقروض اجبارية واختيارية .

ز. الاصدار النقدي : عندما تعجز مصادر الايرادت من تغطية النفقات فان الدولة تلجأ الى وسيلة اخرى عند الضرورة لسد العجز الحاصل في الموازنة وهذه الوسيلة تعرف بالاصدار النقدي الجديد حث تعمل الدولة باصدار كميات من النقود تمكنها من تغطية العجز في موازنتها في فترة زمنية محددة .

4.3 النفقات العامة

4.3.1 مفهوم النفقات العامة

ازادت اهمية النفقات العامة كونها الاداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الاهداف التي تسعى اليها وكلما زاد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي زادت اهمية النفقات ، تعرف النفقات العامة بانها ((**المبالغ المالية التي تقوم الدولة بانفاقها لاشباع**

الحاجات العامة (Banafa, Ali، 2020: 125) ، ويذهب اخرون الى تعريف النفقات العامة بانها **"مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة او احد تنظيماتها بهدف اشباع حاجات عامة"** (Andirawus، 2010: 99) · نستنتج من المفاهيم اعلاها ان النفقات العامة تتمتع بصفة النقدية وان النفقات العامة تصدر من هيئة عامة وهدفها الأساسي تحقيق المصلحة عامة .

4.3.2 تقسيم النفقات

لم يكن تقسيم النفقات ذو اهمية في ظل الدولة الحارسة حيث كانت النفقات محدودة مقتصرة على تقديم خدمات معينة لاتتجاوزها الدولة ومع تطور دور الدولة زادت اهمية تقسيم النفقات (Banafa, Ali، 126-128) .

أ. تقسم النفقات حسب طبيعتها ا لى :

- نفقات حقيقية ، نفقات تحويلية

ب. تقسم النفقات حسب دوريتها الى :

- نفقات جارية ، نفقات رأسمالية

ج. تقسم النفقات حسب اهدافها الى :

- نفقات اقتصادية ، نفقات اجتماعية ، نفقات ادارية

د. تقسم النفقات حسب نطاق سريان النفقة العامة الى :

- نفقات محلية ، نفقات قومية .

4.4 الموازنة

4.4.1 مفهوم الموازنة

للموازنة تعاريف متعددة وان مجمل هذه التعاريف يدور حول جوهر واحد اذ عرفت الموازنة بانها تقدير معتمد من قبل السلطة التشريعية لنفقات الدولة وايراداتها خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة وتعبر عن الأهداف الاقتصادية المخطط لتنفيذها (Al-Lahyani، 1997: 27) ، ومنهم من عرفها على انها وثيقة تتضمن تقديرا للنفقات وايرادات الدولة لمدة محددة ، وعرفت ايضا على انها جداول تتضمن تخمين الواردات والمصروفات لسنة مالية (AL- Ali، 2011: 324) .

4.4.2 أهداف الموازنة

تعد الموازنة في ضل الدولة الحرسة وثيقة تقدر فيها ايرادات ونفقات الدولة لفترة زمنية معينة (سنة) ، اما بعد التطور لدور الدولة اصبحت الموازنة اداة من ادوات الدولة لتحقق اهدافها المتعددة وهي(AL-Ali 328- 330) :

- **الأهداف الاقتصادية:** ان الهدف الاساسي للموازنة العامة هو تحقيق الاستقرار الأقتصادي حتى وان اثر ذلك على توازن الموازنة و يستخدم عجز الموازنة وفائض الموازنة كأدوات للسياسة المالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ففي فترات الرواج يزداد حدة التضخم يستخدم فائض الميزانية لسحب جزء من القوة الشرائية للحد من الطلب الفعلي المتزايد من خلال رفع معدل الظرائب و تخفيض الأنفاق في فترات الكساد يستخدم عجز الموازنة للحد منه من خلال تخفيض الضرائب وزيادة الأنفاق .
- **الاهداف الاجتماعية:** الموازنة العامة لايقتصر هدفها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وحسب اذ تهدف الى تحقيق استقرار اجتماعي ايضا و تعد الموازنة العامة وسيلة لاعادة توزيع الدخل القومي من خلال فرض ضرائب تصاعدية مباشرة على طبقات معينة واعادة توزيعها على شكل اعانات او ضمان اجتماعي او دعم التعليم المجاني والخدمات الصحية المجانية التي تحقق العدالة الاجتماعية وتقلل الفوارق في دخول الافراد .

- **الأهداف المالية:** تعكس الموازنة الوضع المالي للدولة فهي وثيقة توثق كافة الايرادات ومصادرها والنفقات .
- **الأهداف السياسية:** تعبر الموازنة عن سياسة الدولة من خلالها نستطيع التعرف على اهداف واتجاهات الدولة و كما ان طبيعة اقرار الموازنة يعكس لنا الاسلوب الذي تتبعه الدولة سواء كان ديمقراطياً اوغير ديمقراطي .

4.5 ميزان المدفوعات

4.5.1 مفهوم الميزان المدفوعات

هو بيان تقيد فيه قيم جميع السلع والخدمات والمساعدات والاعانات وقروض رؤوس الاموال والذهب والاحتياطات الدولية التي تاتي من الخارج الى الداخل او التي تخرج من داخل الدولة الى الخارج في كل دولة تقوم وزارة التجارة او وزارة المالية بتقيد كافة المعلومات التي تتم خلال السنة مثل المعلومات الخاصة بالصادرات والواردات و مبالغ الاموال التي تقرضها او تقترضها و الارباح والفوائد التي تتحصلها الدولة من الخارج او تدفعها للخارج وغيرها كل ذلك يكون ميزان المدفوعات (Khalil، 1982: 739) .

4.5.2 أقسام ميزان المدفوعات

يقسم ميزان المدفوعات الى الأقسام التالية (Khaled 163 :2014)

أ. الحساب الجاري (حساب السلع والخدمات) : يتضمن هذا الحساب جميع المبادلات من سلع وخدمات بين الأقتصاد الداخلي والخارجي ، ويتضمن جميع المعاملات الأقتصادية الدولية التي تؤثرعلى الدخل

القومي اذ يطلق علية أحياناً حساب الدخل ، ويضم هذا الحساب نوعين من الموازين هما :

- **الميزان التجاري:** يتضمن الصادرات والواردات السلعية حيث ان الصادرات تقيد في في جانب الأيرادات والواردات في جانب المدفوعات و كلما كانت قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات كان الميزان التجاري لصالح الدولة .
- **ميزان الخدمات:** ان صادرات و واردات الدولة لاتقتصر على المبادلات العينية اذ تشمل صادرات و واردات غير عينية متمثلة بالخدمات وان ميزان الخدمات في ميزان المدفوعات يتضمن هذا النوع من الصادرات و الواردات

ب. حساب التحويلات : يقيد في هذا الحساب المبادلات التي تتم بين الدولة والخارج بدون مقابل ، أي من طرف واحد ولا يترتب عليها دين أو حق مثل تحويلات الأفراد والمنظمات النقدية و العينية وتحويلات المهاجرين الى بلادهم والتعويضات والهدايا .

ج. حساب رأس المال: يوضح حساب رأس المال تدفق القروض والأستثمارات الدولية في الأجل القصير والطويل مثل الأستثمارات المباشرة و أستثمارات محفظة الأوراق المالية و القروض الدولية و يبين هذا الحساب أثر التجارة الخارجية والمدفوعات على الثروة والدين .

د. حساب الذهب والنقد الأجنبي : هذا الحساب يوضح التغيرات التي تطرأ على الأحتياطات الدولية المملوكة للدولة والتي يتم أستخدامها لتسوية العجز أو الفائض في بنود ميزان المدفوعات ففي حالة وجود عجز في ميزان مدفعتها تعمل الحكومة على تصدير الذهب وفي حالة وجود فائض تعمل الحكومة عللى شراء ذهب من الخارج .

ن. فقرة السهو والخطأ : تستخدم للمعادلة بين جانبي الدائن والمدين وتقيد في الجانب الأقل حتى يتعادل الجانبان.

المبحث الثالث

5. تحليل واقع المتغيرات الأقتصادية الكلية في الأقتصاد التونسي

5.1 نظرة عامة عن الأقتصاد التونسي

الجمهورية التونسية دولة عربية تقع في شمال قارة أفريقيا يحدها البحر الأبيض المتوسط من جهة الشمال والشرق ، وليبيا من الجنوب الشرقي ، وتحدها الجزائر من الجانب الغربي ، تبلغ مساحة دولة تونس (163,610 كم^2) يبلغ عدد سكانها (11,818,618 نسمة) ، عملتها الدينار التونسي ، تنتمي تونس الى جامعة الدول العربية و صندوق النقد الدولي و الأتحاد الأفريقي ، من أهم الثرواة المعدنية التي تمتلكها تونس هي الفوسفات حيث تمتلك مخزون كبير يدخل في صناعات أولية ووسيطة عدة ، ولكن تفتقر الى مصدر الطاقة النفط والغاز وأن أنتاجة ينخفض بمرور الزمن بسبب أنخفاض حجم الأحتياطي حيث تعتمد تونس (87 %) على مصادر الطاقة المستوردة وذلك لأن حجم الأنتاج المحلي لايسد حجم الأستهلاك الداخلي ، و يعد القطاع الزراعي من القطاعات المهمة في الأقتصاد التونسي حيث يشكل نسبة من الناتج المحلي الأجمالي مقدارها (21.6 %) اذ تتميز تونس بانتاج زراعي متنوع و ذلك بحكم موقعها الجغرافي الا ان الانتاج الزراعي يكون متذبذب وذلك بسبب اعتماده على الأمطار وأن حجم الأنتاج الزراعي من الحبوب يغطي نصف الأستهلاك الداخلي أما انتاج الزيتون فيشكل نسبة (30 %) من حجم الصادرات الزراعية و يليه انتاج الحمضيات والتمور ، أما القطاع الصناعي فيعد من القطاعات الأساسية والداعمة لتنمية الأقتصاد التونسي حيث تبلغ نسبتة من الناتج المحلي الجمالي (15.7%) تتميز الصناعة في دولة تونس بالتنوع ، مرت تونس بجملة من الأوضاع السياسية والأمنية السيئة التي كان لها الأثر السلبي على الأقتصاد فكان لثورة الياسمين التي أشعلت نيرانها في أوخر 2010 سبب في تدهور الأقتصاد التونسي ومما زاد من سوء الوضع الأقتصادي ، و كذلك جائحة كورونا فقد أثرت على أهم القطاعات الأقتصادية السياحة والصناعة والزراعة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر . (U.S. Energy Information Administration)

5.2 تحليل واقع الناتج المحلي الجمالي في الأقتصاد التونسي للفترة (2010 – 2021)

يوضح الجدول (1) الناتج المحلي الأجمالي في تونس لعام 2010 حيث بلغ (46,210) مليون دولار بمعدل نمو سنوي بلغ (3.00%) وبلغ نصيب الفرد من الناتج (4343) دولار ، أما عام 2011 فقد بلغ الناتج المحلي الأجمالي (48,122) مليون دولار ومعدل نمو بلغ (4.1%) وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي (4472) دولار ، اما في عام 2012 أنخفض الناتج المحلي الأجمالي ليبلغ (47,311) مليون دولار بمعدل نمو سنوي (1.7-%) و أنخفض نصيب الفرد من الناتج ليبلغ (4346) دولار وسبب هذا الأنخفاض هو الأثار التي ترتبت على الثورة التي أنطلقت عام 2011 فقد تم التركيز في تلك الفترة على الوضع السياسي وأستقراره وأهمال الوضع الأقتصادي مما أثر ذلك على أداء القطاعات الأقتصادية ، وان أنعدام الوضع الأمني وحالة عدم اليقين التي كانت سائدة دفعت الى تخفيض حجم الأستهلاك وأنخفاض حجم الأستثمارات وهجرتها الى الخارج مما أثر سلبا على حجم الناتج المحلي الأجمالي ، وفي عام 2013 أرتفع الناتج المحلي الأجمالي ليبلغ (48,681) مليون دولار وبلغ معدل نموه السنوي (2.9%) و نتيجة أرتفاع الناتج أرتفع نصيب الفرد من منه ليبلغ (4420) دولار ، وفي عام 2014 أرتفع الناتج المحلي الأجمالي ليبلغ (50,273) مليون دولار وبلغ معدل نموه (3.3%) وبلغ نصيب الفرد من الناتج (4511) دولار وسبب هذا الأرتفاع في الناتج في عام 2013 وعام 2014 هو الأستقرار السياسي نتيجة التصويت البرلمان على الدستور وأعطاء الشرعية للحكومة بأدارة الدولة ، وفي عام 2015 بدأ الناتج المحلي الأجمالي بالأنخفاض حيث بلغ (45,779) مليون دولار وبمعدل نمو سالب (8.9-%) وأنخفض أيضا نصيب الفرد من الناتج ليبلغ (4061) دولار ، في عام 2016 أنخفض الناتج ليبلغ (44,360) مليون دولار وبمعدل نمو (3.1-%) وبلغ نصيب الفرد (3890) دولار ، وأستمر أنخفاض الناتج ليبلغ عام 2017 (42,167) مليون دولار وبمعدل نمو قدره (4.9-%) وانخفض نصيب الفرد ليبلغ (3657) دولار و سبب هذا الأنخفاض هو سوء الأوضاع السياسية والأمنية والتفجيرات الأرهابية التي طالت السياح في تونس مما أثر سلبا على قطاع السياحة والذي يعد من القطاعات التي تساهم بنسبة كبيرة من الناتج المحلي الأجمالي ، وفي عام 2018 تحسن الناتج المحلي الأجمالي بشكل طفيف حيث بلغ (42,687) مليون دولار وبلغ معدل نموه (1.2%) وأرتفع نصيب الفرد من الناتج ليبلغ (3661) دولار ويعود سبب هذا الأرتفاع الى القطاع الصناعي حيث أرتفعت نسبة مساهمتة بالناتج لتبلغ (23.70%) بعدما كانت (23.60%) ، وكذلك أرتفعت نسبة مساهمة قطاع الصادرات من الناتج المحلي الأجمالي لتبلغ (45.50%) بعدما كانت (41.70%) ، أما عام 2019 فقد أنخفض الناتج المحلي الأجمالي ليبلغ (41.772) مليون دولار وبلغ معدل نمو (2.1-%) و أنخفض نصيب الفرد من الناتج ليبلغ (3545) دولار و سبب أنخفاض الناتج هو تأثر مكونات الناتج بالأوضاع السياسية حيث شهدت هذا العام أنتخابات كانت كفيلة لاحداث قلق للمستهلكين والمستثمرين مما أثر سلبا على الناتج المحلي الأجمالي ، وأن الفترة من 2010 – 2019 هي

فترة ماقبل الجائحة والتي عانى الناتج المحلي الأجمالي من تناقص وأن أرتفع في بعض السنوات الى أن الصفة الغالبة عليه هي التدهور (Abadi،2020: 17) .

أما الفترة بعدجائحة كوروناعام 2020 فقد أزداد الناتج المحلي الأجمالي تدهورا وأزداد الوضع سوأ عما كان عليه فقد بلغ الناتج (36.397) مليون دولار وبمعدل نمو قدره (12.9%) و أنخفض نصيب الفرد ليبلغ (3079) دولار وأن سبب هذا الأنخفاض هو بسبب الأجرائات العالمية المتبعة لأحتواء الجائحة والتي سببت حالة من القلق و عدم اليقين والخوف من المستقبل التي عاشها العالم ولم تكن تونس بمعزل عن هذه الأوضاع وكان تأثرها أسرع بسبب ماتعانيه من وضع أقتصادي هش فتأثرت جميع قطاعاتها الأقتصادية وأنخفض أنتاجها مما اثر سلبا على المتغيرات الأقتصادية و منها الناتج المحلي الأجمالي و كان سبب أنخفاضه هو أنخفاض الأستهلاك الخاص و الأستثمار حيث أنخفضت نسبة الأستثمار من الناتج المحلي الأجمالي لتبلغ (13.3%) عما كانت علية عام 2019 حيث بلغت (18.3%) ، أما عام 2021 بعد تخفيف القيود المفروض عاودت القطاعات الأقتصادية للعمل ليرتفع الناتج المحلي الأجمالي ليبلغ (40.013) مليون دولار وبمعدل نمو (9.9%) وأرتفع نصيب الفرد من النتج المحلي الأجمالي ليبلغ (3385) دولار وسبب هذا الأرتفاع يعود الى أرتفاع حجم الأستهلاك الخاص والأنفاق الحكومي حيث بلغ الأستهلاك الخاص (27.475) مليون دولار عام 2020 و أرتفع عام 2021 ليبلغ (29.466) مليون دولار وكذلك بالنسبة للأستثمار أرتفع عن عام 2020 لتبلغ نسبتة من الناتج المحلي الأجمالي (14%) (Tunisian National Statistics Institute).

جدول 1 :- الناتج المحلي الأجمالي التونسي بالأسعار الجارية ومعدل نموه ونصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي للفترة (2010 – 2021) مليون دولار .

السنوات	الناتج المحلي الأجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الأجمالي %	نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي
قبل جائحة كورونا			
2010	46,210	3.00	4343
2011	48,122	4.1	4472
2012	47,311	-1.7	4346
2013	48,681	2.9	4420
2014	50,273	3.3	4511
2015	45,779	-8.9	4061
2016	44,360	-3.1	3890
2017	42,167	-4.9	3657
2018	42,687	1.2	3661
2019	41,772	-2.1	3545
بعد جائحة كورونا			
2020	36,397	-12.9	3079
2021	40,013	9.9	3385

المصدر :- الجدول من أعداد الباحث بالأعتماد على بيانات البنك الدولي متوفرة على الرابط :-
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=TN&start=2010

5.3 تحليل واقع الأيرادات والنفقات العامة وميزانية الدولة في الأقتصاد التونسي للفترة (2010 – 2021).

الجدول (2) يوضح الأيرادات والنفقات وحجم العجز نلاحظ أن عجز الموازنة عام بلغ 2010 (894) مليون دولار و بلغت نسبتة من الناتج المحلي الأجمالي (1.9%) و بلغت الأيرادات (12,178) مليون دولار و بلغت النفقات (13,072) مليون دولار ، وفي عام 2011 أنخفض العجز في ميزانية الدولة ليبلغ (250) مليون دولار وبلغت نسبتة من الناتج المحلي الأجمالي (0.5%) وذلك بسبب أرتفاع الأيرادات عن ايرادات العام السابق بمقدار (1,66) مليون دولار وحيث بلغت الأيرادات (13,838) مليون دولار ، وان سبب الأرتفاع بالأيرادات جائت من الزيادة الحاصلة بالموارد الجبائية والغير جبائية فقد أزدادت الضرائب على الدخل والشركات وكذلك أزدادت الأيرادات نتيجة زيادة حجم الهبات والقروض ، وبلغت النفقات (14,080) مليون دولار بزيادة عن العام السابق بلغت (1,008) مليون دولار ، وجائت هذه الزيادة بسبب زيادة الدعم الحكومي للقطاعت الخدمية و قطاعات الأستثمار و القطاعات الأجتماعي (وزارة المالية التونسية،2013: 6-21) ، وفي عام 2012 أرتفع العجز ليبلغ (1,268) مليون دولاروبلغت نسبته من الناتج المحلي الأجمالي (2.7%) بسبب أنخفاض الأيرادات لتبلغ (12,081) مليون دولار وبلغت النفقات للعام ذاتة (13,349) مليون دولار ، و واصل العجز أرتفاعة لعام 2013 حيث بلغ (2,197-) مليون دولار وبلغت نسبة العجز من الناتج (4.5%) على الرغم من أرتفاع الأيرادات فقد بلغت (12,698) مليون دولار لكن كان أرتفاع النفقات أكبر حيث بلغت (14,895) مليون دولار ، أرتفع العجز لعام 2014 حيث بلغ (2,489-) مليون دولار وبلغت نسبته من الناتج المحلي الأجمالي (4.9%) حيث أرتفعت الأيرادات لتبلغ (14,178) مليون دولار وأرتفعت النفقات لتبلغ (16,667) مليون دولار ، و بسبب سوء الأوضاع الأمنية التي مرت بها تونس عام 2015 أثر ذلك سلبا على حجم الأيرادات بسبب تعطل السياحة والقطاعات الصناعية الرئيسية في البلاد و أنخفاض حجم الأستثمارات الخارجية فقد بلغت الأيرادات (12,094) مليون دولار و أنخفضت أيضا النفقات حيث بلغت (14,229) مليون دولار ، وفي عام 2016 أنخفض العجز ليبلغ (1,796) مليون دولار وبلغت نسبة العجز من اناتج المحلي الأجمالي (4%) حيث أرتفعت الأيرادات لتبلغ (1,796) مليون دولار حيث أرتفعت عن العام السابق نتيجة الزيادة في الأيرادات الذاتية للدولة من خلال الأيرادات الجبائية أما النفقات فقد أزدادت لتبلغ (14,333) مليون دولار وسبب هذه الزيادة هي لأرتفاع نفقات التصرف (وزارة المالية التونسية،2017: 5) ، و أرتفع حجم العجز لعام 2017 فقد بلغ (2,575) مليون دولار وبلغت نسبتة من الناتج المحلي الأجمالي (6.1%) بسبب أنخفاض الأيرادات وأرتفاع النفقات فقد بلغت الأيرادات (12,170) مليون دولار و بلغت النفقات (14,745) مليون دولار ، وفي عام 2018 و2019 أنخفض العجز ليسجل في عام 2018 (2,020-) مليون دولار و بلغت نسبتة من الناتج المحلي الأجمالي (4.7%) و أرتفعت الأيرادات عن العام السابق فقد بلغت بلغت (13,078) مليون دولار و بلغت النفقات (15,098) مليون دولار ، واما في عام 2019 فقد بلغ العجز (784-) مليون دولار وبلغت نسبته من الناتج المحلي الأجمالي (1.8%) بسبب أرتفاع الأيرادات وأنخفاض النفقات فقد بلغت الأيرادات (13,445) مليون دولار وبلغت النفقات (14,229) مليون دولار وسبب هذا الأنخفاض في العجز للعامين 2018 و2019 هو نتيجة تحسن قيمة الدينار التونسي مقابل العملات الأخرى .

أما بعد جائحة كورونا فقد تأثرت تونس بالوضع الأقتصادي والسياسي والصحي الخارجي فكان للأوضاع الصحية عام 2020 أثرها على الأيرادات والنفقات و حجم العجز فقد أرتفع العجز ليبلغ (3,640-) مليون دولار وبلغت نسبتة من الناتج المحلي الأجمالي (10%) وهي اعلى نسبة خلال مدة الدراسة و أنخفضت الأيرادات فقد بلغت (10,672) مليون دولار وتعد أقل قيمة أيرادات خلال مدة الدراسة و أما النفقات فقد أرتفعت لتسجل (14,312) مليون دولار وسبب أنخفاض الأيرادا هو التوقف التام الذي أصاب الأقتصاد التونسي بجميع قطاعاتة ساء أنتاجية أو خدمية و توقف الصادر ات والسياحة مما أثر سلبا على الأيرادات ، أما سبب أرتفاع النفقات هو زيادة الدعم الحكومي للقطاع الصحي وللسلع الأستهلاكية والمحروقات وتوفير الدعم للأفراد الذي فقدو وضائفهم بسبب الجائحة ، وفي عام 2021 أنخفض العجز عن العام السابق ليبلغ (3,623-) مليون دولار بسبب تحسن الأيرادات فقد أرتفعت عن العام السابق لتسجل (12,746) مليون دولار بسبب عودة النشاط الأقتصادي لبعض القطاعات بعد تقليل القيود المفروضة على حركة التجارة والسياحة ، أما النفقات فقد أرتفعت لتبلغ (16,369) مليون دولار وسبب هذا الأرتفاع هو بسبب زيادة النفقات المقدمة الى دعم المشاريع الصغير التي تضررت بسبب الجائحة و كذلك بسبب زيادة الأنفاق على القطاع الصحي وشراء القاح الخاص بفايروس كورونا .

في كلا الفترتين قبل جائحة كورونا وبعد الجائحة عانت تونس من أرتفاع العجز بسبب أرتفاع النفقات وانخفاض الأيرادات لتأثرهما بالوضع السياسي والأمني في الداخل والخارج وزاد الوضع سوءآ في عام 2020 عندما أنتشر فايروس كورونا وسجل في هذا العام اعلى نسبة عجز خلال فترة الدراسة .

جدول 2: الايرادات العامة و النفقات العامة وعجز الموازنة لدولة تونس للفترة (2010 – 2021 بالأسعار الجارية) (مليون دولار امريكي) .

السنوات	الأيرادات العامة	النفقات العامة	عجز الموازنة	نسبة العجز من الناتج المحلي الأجمالي %
قبل جائحة كورونا				
2010	12,178	13,072	-894	1.9
2011	13,838	14,088	-250	0.5
2012	12,081	13,349	-1,268	2.7
2013	12,698	14,895	-2,197	4.5
2014	14,178	16,667	-2,489	4.9
2015	12,094	14,229	-2,135	4.7
2016	12.537	14,333	-1,796	4
2017	12,170	14,745	-2,575	6.1
2018	13,078	15,098	-2,020	4.7
2019	13,445	14,229	-784	1.8
بعد جائحة كورونا				
2020	10,672	14,312	-3,640	10
2021	12,746	16,369	-3,623	9.1

المصدر :- ينظر في ذلك :

-Ministry of Finance, General Administration of Resources and Balances, interim results of state budget implementation, 2016, 2018 .

-Ministry of Finance, Draft Finance Law of 2019, 2018, p. 20

- Ministry of Finance, report on the state budget for 2022, p. 37.

5.4 تحليل واقع ميزان المدفوعات التونسي للفترة (2010 – 2021)

أن العجز في الميزان التجاري أثر سلباً على ميزان المدفوعات التونسي كما موضح في الجدول (3) أن العجز في الميزان التجاري أرتفع بعد الثورة فقد بلغ عام 2010 (5.788 -) مليون دولار وبلغت نسبتة من الناتج المحلي الأجمالي (12.51 %) وبلغت الأستيرادات والصادرات (22.215) مليون دولار (16.426) مليون دولار على التوالي حيث نلاحظ تفوق الأستيرادات الصادرات ، وأرتفع العجز عام 2011 وعام 2012 فقد بلغ عام2011 (6.105 -) مليون دولار و بلغت نسبتة من الناتج (12.67%) وسبب هذا الأرتفاع هو تفوق الأستيرادات على الصادرات حيث بلغت الأستيرادات (23.952) مليون دولار وبلغت الصادرات (17.847) مليون دولار ، و بلغ العجز عام 2012 (7.463 -) مليون دولار و بلغت نسبتة من الناتج (15.78 %) ويعود سبب أرتفاع العجز الى أرتفاع حجم الأستيرادات وأنخفاض حجم الصادرات حيث بلغت الأستيرادات (24,470) مليون دولار وبلغت نسبتها من الناتج (51.73%) وبلغت الصادرات (17,007) مليون دولار وبلغت نسبتها من الناتج (35.95%) ، وفي عام 2013 أنخفض العجز بمقدار ضئيل حيث بلغ (7.205-) مليون

دولار وبلغت نسبتة من الناتج (14.80%) وهذا التغير الطفيف يعود الى أرتفاع الصادرات عن العام السابق حيث بلغت (17,060) مليون دولار وبلغت نسبتها من الناتج (35.04%) و أنخفاض الأستيرادات حيث بلغت (24,266) مليون دولار وبلغت نسبتها من الناتج (49.83%) ، و في عام 2014 أرتفع حجم العجز فقد بلغ (8,072-) مليون دولار و بمعدل من الناتج بلغ (16.04%) وسبب هذا الأرتفاع هو انخفاض الصادرات فقد بلغت (16,755) وبلغت نسبتها من الناتج (33.28%) وسبب أنخفاضها يعود الى تراجع الأنتاج بقطاع التعدين والطاقة وأنخفاض الطلب على المعدات والألات وبسبب توتر الأوضاع الأمنية فقد أثر ذلك على حجم أنتاج الصناعات المعدة للتصدير، وأرتفاع الأستيرادات فقد بلغت (24,827) مليون دولار وبلغت نسبتها من الناتج المحلي الأجمالي (49.38%) (البنك الدولي،2016:32)، أما في عام 2015 فقد تراجع العجز ليبلغ (6.147-) مليون دولار وبلغت نسبتة من الناتج المحلي الأجمالي (13.42%) وسبب هذا التراجع هو تراجع كل من الصادرات والأستيرادات حيث بلغت الصادرات (14,073) مليون دولار وبلغت نسبتها من الناتج المحلي الأجمالي (33.28%) و أنخفضت الأستيرادات لتبلغ (20,220) مليون دولاروبلغت نسبته من الناتج المحلي الأجمالي (44.15%) و سبب هذا التراجع في الصادرات والأستيرادت يعود الى أنخفاض الأسعار العالمية للنفط مما سبب ركود عالمي وأنخفاض الطلب العالمي مما أثر على حجم الصادرات و الأستيرادات (البنك المركزي التونسي،2017: 6)، وفي عام 2016 أنخفضت الصادرات والأستيرادات مما تسبب بأنخفاض العجز في الحساب الجاري حيث بلغ (5,889-) مليون دولار وبلغت نسبتة من الناتج المحلي الجمالي (13.27%) وبلغت الصادرات (13,572) مليون دولار وبنسبة من الناتج المحلي الأجمالي (30.57%) وبلغت الأستيرادات (19,461) مليون دولار وبلغت نسبتها من الناتج المحلي الأجمالي (43.84%) ، وسبب الأنخفاض في حجم الصادرات والأستيرادات يعود الى تداعيات أنخفاض النفط في عام 2015 ، وفي عام 2017 وعام 2018 أرتفع حجم العجز لأرتفاع الصادرات والأستيرادات لكلا العامين حيث بلغ العجز لعام 2017 (6,449-) مليون دولار وسجل نسبة من الناتج المحلي الأجمالي (15.26%) وبلغت الصادرات (14,203) مليون دولار وبلغت نسبتها من الناتج المحلي الأجمالي (33.60%) وبلغ الأستيرادات للعام ذاته (20.653) مليون دولار وبلغت نسبتها من الناتج المحلي الأجمالي (48.86%) ، وبلغ العجز لعام 2018 (7,171-) مليون دولار وبلغت نسبتة من الناتج المحلي الجمالي (16.77%) وسجل في هذا العام صادرات مقدارها (15,534) مليون دولار وبلغت نسبتها من الناتج المحلي الأجمالي (36.37%) وبلغت الأستيرادات (22,698) مليون دولار وبلغت نسبتها من الناتج المحلي الأجمالي (53.15%) ، وفي عام 2019 أنخفض العجز حيث بلغ (6.621-) وبلغت نسبتة من الناتج المحلي الأجمالي (15.87%) وسبب هذا الأنخفاض هو بسبب أنخفاض الصادرات والأستيرادات حيث بلغت الصادرات (14,933) مليون دولار وبلغت نسبتها من الناتج المحلي الأجمالي (35.75%) ويرجع انخفاض الصادرات الى أنخفاض الطلب من جانب دول اليورو على سلع الصناعات الميكانيكية والكيمياوية والنسيجية وكذلك أنخفض تصدير القطاع الزراعي وقطاع الصناعات الغذائية حيث أنخفض تصدير زيت الزيتون الى (1.4) مليار طن عن السنه السابقة حيث بلغت مبيعاته (2.1)مليار طن ، وكذلك من أسباب انخفاض العجز هو أنخفاض الأستيرادات حيث بلغت (21,564) مليون دولار وبلغت نسبتها من الناتج المحلي الأجمالي (51.62%) وسبب هذا النخفاض في الأستيرادات هو بسبب فتور النشاط الأقتصادي مما خفض حجم الطلب على السلع الأولية والنصف مصنعة وكذلك أنخفض الطلب على السلع الأستهلاكية مقارنة بالسنوات السابقة (البنك المركزي التونسي،2019: 88).

أما في عام 2020 أنخفض حجم العجز بالحساب الجاري بسبب الركود الأقتصادي الذي تسببت به اجرائات جائحة كورونا فقد بلغ حجم العجز (4,538-) مليون دولار وبلغت نسبتة من الناتج المحلي الأجمالي (10.64%) وسبب هذا الأنخاض هو أنخفاض الأستيرادات والصادرات حيث بلغت الصادرات (13.798) مليون دولار وبلغت نسبتها من الناتج المحلي الجمالي (32.39%) وسبب هذا الأنخفاض هو أنخفاض أنتاج القطاع الصناعي وأنخفاض أنتاج المناجم والقطاع الأستخراجي بسبب تقيد حركة الأفراد بسبب الأجرائات الوقاية المتبعة ، وأما الأستيرادات فقد بلغت (18,333)مليون دولار وبلغت نسبتها من الناتج المحلي الأجمالي (43.04%) وسبب أنخفاضها هو تدهولر الأنتاج الصناعي مما أثر سلبا على الطلب على المواد الأولية والنصف مصنعة (وزارة التجارة والأقتصاد التونسية،2020: 8) ، أما عام 2021 فقد أرتفع العجز ليبلغ (5.798-) مليون دولار وبلغت نسبتة من الناتج المحلي الأجمالي (12.35%) أرتفع حجم العجز بسبب أرتفاع حجم الأستيرادات والصادرات بسبب تخفيف القيود على حركة التجارة الخارجي وعلى الرغم من أرتفاع حجم الصادرات لكن لم تغطي العجز في الميزان التجاري فقد بلغت الصادرات (16,688) مليون دولار وبلغت نسبتها من الناتج المحلي الأجمالي (35.53%) ، وبلغت الأستيرادات (22,487) مليون دولار وبلغت نسبتها من الناتج المحلي الأجمالي (47.88%) وسبب هذه الزيادة يعود الى زيادة الطلب على المواد الأولية والمواد النصف مصنعة بسبب عودة الأنشطة الصناعية لعمل

بعد تخفيف القيود المفروضه . وعند مقارنة الميزان التجاري للفترة ماقبل الجائحة مع الفترة مابعد الجائحة نلاحظ أن العجز ملازم للميزان التجاري في كلا الفترتين وسبب ذلك هو اعتماد تونس في صناعاتها المعدة للتصدير على المواد الأولية والنصف مصنعة المستورة ، وأعتماد حجم أنتاج القطاع الزراعي على الظروف المناخية مما يؤثر سلبا على حجم الصادرات من المنتوج الزراعي في الظروف المناخية السيئة .

جدول 3: الأستيرادات والصادرات ومقدار العجز في في الميزان التجاري التونسي للمدة (2010 – 2021) (مليون دولار امريكي)

السنوات	الأستيرادات	الصادرات	عجز الميزان التجاري	نسبة الصادرات للناتج المحلي الأجمالي %	نسبة الأستيرادات للناتج المحلي الأجمالي %	نسبة العجز للناتج المحلي الأجمالي %
قبل جائحة كورونا						
2010	22.215	16,426	- 5,788	35.51	48.3	- 12.51
2011	23,952	17,847	- 6,105	37.05	49.72	- 12.67
2012	24,470	17,007	- 7,463	35.95	51.73	- 15.78
2013	24,266	17,060	- 7,205	35.04	49.83	- 14.80
2014	24,827	16,755	- 8,072	33.28	49.38	- 16.04
2015	20,220	14,073	- 6.147	30.73	44.15	- 13.42
2016	19,461	13,572	- 5,889	30.57	43.84	- 13.27
2017	20.653	14,203	- 6,449	33.60	48.86	- 15.26
2018	22,698	15,534	- 7,171	36.37	53.15	- 16.77
2019	21,564	14,933	- 6.621	35.75	51.62	- 15.87
بعد جائحة كورونا						
2020	18,333	13.798	- 4,538	32.39	43.04	- 10.64
2021	22,487	16,688	- 5.798	35.53	47.88	- 12.35

-Tunisian National Statistics Institute, annual foreign trade bulletins for the years 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022

6- الأستنتاجات والتوصيات

6-1 الأستنتاجات

1- أن اتعدام التنوع الأقتصادي ، والأعتماد على مصادر محدودة للأيرادات ، والأعتماد بشكل أساسي على السلع النصف مصنعة المستوردة كل ذلك أثر سلبا على المتغيرات الأقتصادية قيد الدراسة .

2- ضعف البنى التحتية للأقتصاد التونسي مما زاد من حدة الجائحة .

3- الأختلال الهيكلي في الأقتصاد التونسي زاد من حدة الجائحة .

6-2 التوصيات

1- معالجة الضعف في النشاط الأقتصادي التونسي من خلال تنويع الأنشطه الأقتصادية ، و توفير السلع النصف مصنعه الداخلة في الصناعات المختلفة محليا لتقليل العجز في الميزان التجاري ، و تنويع مصادر الأيرادات وعدم الأعتماد على مصادر مرتبطة بالأوضاع الخارجية للبلد .

2- النهوض بالبنى التحتية لما لها من دورايجابي في النشاط الأقتصادي .

3- معالجة الأختلالات الهيكلية في الأقتصاد التونسي .

المصادر

أولا: المصادر العربية

الكتب

1- Al-Ali, Adel, Public Finance and Financial and Tax Law, 2nd edition, Ithraa Publishing and Distribution, Jordan, 2011.

2-Al-Asar, Khadija, The Economics of Public Finance, Members of the Arab Management Organization, Cairo, 2016

3- Al-Lahyani, Saad bin Hamdan, Budgeting in Islamic Economics, 1st edition, Islamic Research and Training Institute, Kingdom of Saudi Arabia, 1997.

4- Al-Kafi, Mustafa Youssef, Macroeconomics, Principles and Applications, 1st edition, Arab Society Library for Publishing and Distribution, Amman, 2012.

5- Amara, Rania Mahmoud, Public Finance and Public Revenues, 1st edition, Arab Studies Center for Publishing and Distribution, Arab Republic of Egypt, 2015.

-6 Andrew, Atef William, General Financial Economics in Light of Contemporary Economic Transformations, 1st edition, Dar Al-Fikr Al-Jami'i, Alexandria, 2010.

-7 Banafa, Wahid bin Abdul Rahman, Abdul Aziz Abdul Majeed Ali, Fiscal Policy between Growth Priorities and the Requirements of Justice, 1st edition, Center for Research and Studies, 2020, Riyadh.

-8 Khaled, Jamil Muhammad, Fundamentals of International Economics, 1st edition, Academics Publishing and Distribution, Amman - Jordan, 2014.

-9 Khalil, Sami, Monetary and Financial Theories and Policies, first edition, published by Kazma Publishing, Translation and Distribution Company, Kuwait, 1982.

-10 Nashed, Suzi Adly, Al-Wajeez in Public Finance, New University Publishing House, Alexandria, 2000.

11- O'Sullivan, Arthur, Stephen M. Shifrin, Stephen J. Beers, Macroeconomics Basic Principles, Applications, and Tools, 7th edition, Library of Lebanon Publishers, Lebanon, 2014.

التقارير والنشرات

1- Central Bank of Tunisia, Foreign Trade at Continental Prices, 2017.
2- Central Bank of Tunisia, annual annual report, 2019.
3- Economic and social inclusion to prevent violent extremism, Economic Observatory for the Middle East and North Africa, World Bank, October 2016. .
4- Ministry of Finance, General Administration of Resources and Balances, Public Finance during 2011, 2013.
5- Ministry of Finance, semi-annual report on the implementation of the state budget until the end of December 2016, 2017.
6-Ministry of Trade and Economy, Economic Situation Bulletin, October 2020.

شبكات الأنترنيت

1- http://www.ins.tn/ar/publication/alnmw-alaqtsady-llthlathy-althalth-mn-snt-2020

2- U.S. Energy Information Administration - EIA - Independent Statistics and Analysis https://web.archive.org/web/20170609063409/https://www.eia.gov/

ثانيا: المصادر الأجنبية

Recearch

1- Kazemi Najaf Abadi ، Majid Sy ، Abdoulaye Obayashi ، Natsuko Hkiri، Marwen Ouelhazi ، Zied Advani, ، Rajesh K. Lopez-Alascio Granero Blanca ،
Tunisia Economic Monitor : The COVID-19 Global Pandemic Shock ، 2020.
2- S. Lakshmi Priyadarsini and M. Suresh, "Factors influencing the epidemiological characteristics of pandemic COVID 19: A TISM approach," *International Journal of Healthcare Management,* vol. 13, 2020.

3- T. Singhal, "A review of coronavirus disease-2019 (COVID-19)," *The indian journal of pediatrics,* vol. 87, 2020.

4- Van den Bergh, Jeroen CJM. "The Gdp Paradox." *Journal of Economic Psychology* 30.2 (2009) .
5- W. M. H. Commission, "Report of clustering pneumonia of unknown etiology in Wuhan City," *Wuhan Municipal Health Commission: Wuhan City health committee,* 2019,12.
6- S. Su, "Epidemiology, Genetic Recombination, and Pathogenesis of Coronaviruses., Trends 644 in Microbiology, 24. 01-Jun-(2016)," ed: Elsevier Ltd,22.

7- Y. Wang, H. Tian, L. Zhang, M. Zhang, D. Guo, W. Wu, *et al.*, "Reduction of secondary transmission of SARS-CoV-2 in households by face mask use, disinfection and social distancing: a cohort study in Beijing, China," *BMJ global health,* vol. e002794, 2020.